مشكلة تفاقم الديون الخارجية العربية وآفاق المستقبل

د. محمد الهادي الأسود*

مقدمة:

تعد الديون الخارجية واحدة من أهم المشكلات التي باتت تتحدى المجتمع الدولي، وبخاصة منذ مطلع ثمانينات القرن المنصرم، وهي من المشكلات التي ما تزال كامنة، ولكنها تهدد بتفجير أزمة عالمية بين الدول المُقْرِضَةِ والدول المُقْتَرِضَةِ، بسبب تباطؤ، أو تزايد عجز الأخيرة عن الإيفاء بأقساط ديونها المستحقة.

وإذا كان العالم قد تغافل عنها، منذ أواخر سنوات القرن الماضي، فذلك لأن مشكلات سياسية اتسمت بالأهمية والإلحاح، شغلته وصرفت اهتمامه إليها؛ مثل مكافحة الإرهاب، وحماية حقوق الإنسان، وحماية الأقليات، ونشر الديمقراطية، وحل مشكلات البيئة وما يفسدها من تلوث... وغيرها من قضايا الساعة التي انهمك العالم فيها، وكانت أحداث 11 سبتمبر 2001م، قد شكلت دافعاً قوياً نحو تسريع الاهتمام بها.

وكذلك انصرف اهتمام العالم بعيداً عن أزمة الديون، بسبب انشغال الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بإعادة ترتيب العالم سياسياً واقتصادياً، بعد الحرب الباردة، وبخاصة فيمالا يتعلق بإعادة ترتيب المنطقة العربية والإسلامية، من أجل دمج ما يسمى (بإسرائيل) في ما يُسمى (منطقة الشرق الأوسط الكبير)، وهي المهمة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

لقد اعتقد كثيرٌ من منظري وخبراء التنمية، وحتى وقت قريب، أنَّ الاستدانة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، يساهمان في تمويل البرامج التنموية، التي من الممكن أن تنقل الدول المتخلفة من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، إلى حالة التطور والتقدم، على غرار ما حدث في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية. وسادت العالم نظريات تؤكد صحة هذه الفرضية وتدافع عنها.

لكن، تبين بعد مضي فترة من الزمن على بدء الدول النامية في الاستدانة، والسماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة بتملك مشاريع اقتصادية وإدارتها. وبعدما تورطت

* جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد . قسم العلوم السياسية.

تلك الدول في كميات هائلة من الأموال الأجنبية، أنَّ أولائك الخبراء، وتلك النظريات، لم يأخذوا في الاعتبار تأثير الظروف السياسية، والاجتماعية، والثقافية، المحلية والخارجية، التي تعيشها تلك الدول، وكان حماسهم لتلك النظريات متأثرًا بعمليات إعادة البناء الناجحة التي تمت في أوربا . بشقيها الغربي والشرقي . بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يكن مبنياً على أسس علمية تأخذ بعين الاعتبار الظروف التي تعيشها الدول النامية. واعتقدوا أنَّ التنمية في الدول النامية يمكن أن تسير على نفس منوال إعادة البناء في أوربا. لكن الحقيقة التي صدمت الجميع، بما فيهم حكومات الدول النامية، تمثلت في أنَّ المعوِّقات، التي تعاني منها الدول المستدينة، أقوى بكثير من قدرتها على إدارة ديونها الخارجية بطريقة تؤدِّي إلى نجاح برامج التنمية فيها.

ولا تخرج الدول العربية على هذه القاعدة، بل ربما تعتبر، هذه المجموعة من الدول، هي الأكثر تأثراً بها، وتضرراً منها، نظراً لتداخل عوامل سياسية . داخلية وخارجية . واجتماعية، وثقافية، ودينية كثيرة في تحديد مواقف، وآراء، ووجهات نظر، وأمزجة، وأذواق الغالبية العظمى من الشعب، تجاه البرامج التنموية والتحديثية. وأدى ذلك إلى تباين الآراء والمواقف حول أهمية وجدوى بعض المشروعات التنموية.

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام، فيما يتعلق بمشكلة الديون الخارجية العربية، ملاحظة ارتباط الزيادة، أو الانخفاض في الديون الخارجية لبعض الدول العربية بعلاقاتها السياسية الدولية والإقليمية، وبخاصة مع الدول الصناعية المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوربي، باعتبار الأولى هي إحدى الدول الممولة للقروض الأجنبية، والثانية، دول مستعمرة سابقاً، ومصدر لجزء مهم من تلك الديون.

كما يمكننا، ملاحظة انعكاس العلاقات الدولية والإقليمية للدول العربية المستدينة مجتمعة، سلباً وإيجاباً، على وضع ديونها الخارجية. فكلما تحسنت علاقات بعض الحكومات العربية مع هذه المجموعة من الدول، استفادت من ذلك على شكل إعفاءات وتسهيلات وتساهل في شروط التعاقد على القروض الجديدة، وبالتالي سهولة في خدمتها، ومن ثم تراجع في حجمها، وكلما ساءت تلك العلاقات، حُرمت تلك الدول من تلك المساعدات، وارتفع بالمقابل حجم ديونها الخارجية، وحجم أقساط خدماتها.

كما ارتبط حجم الديون الخارجية العربية أيضاً، بالعلاقات السياسية الدولية عموماً. فكلما حدث انفراج في العلاقات الدولية، تحسنت أسعار النفط والمواد الأولية في الأسواق العالمية، ونشطت حركة السياحة وانتقال الأيدي العاملة، ورؤوس الأموال، بسبب زيادة الطلب العالمي على

تلك السلع والخدمات، التي تعتمد عليها جميع الدول العربية في توفير السيولة المطلوبة من النقد الأجنبي، ومن خلالها تستطيع خدمة ديونها الخارجية، ثم انخفضت أسعار الفائدة على القروض الجديدة، وتراجعت شروط المديونية بشكل عام.

ومن ثم يمكننا أن نفترض أن قوة تأثير المشكلات الداخلية، في هذه الدول، ساهمت بقدر كبير في فشل كثير من الخطط والبرامج الموجهة إلى التنمية، وبالتالي ساهمت في ارتفاع نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي، منذ أن دخلت الدول العربية حلبة المديونية، التي بدأت بعد الاستقلال مباشرة، متذبذبة بشكل يميل إلى الارتفاع الحاد تارة، والانخفاض البسيط تارة أخرى، ويبقى يراوح في مكانه في بعض الأحيان. وذلك مقارنة بأوضاعها الاقتصادية، وما يطرأ على الساحة الدولية من تطورات سياسية واقتصادية.

تحاول هذه الورقة القيام بإطلالة سريعة على وضع الديون الخارجية العربية خلال الثلاث عشرة سنة الأولى من القرن الواحد والعشرين، لمعرفة ما إذا كانت هذه الديون قد تراجعت، أم أنَّها ما تزال تتفاقم، مثلما كان عليه الحال خلال القرن المنصرم، مربكة البرامج التنموية والتحولات الاجتماعية والسياسية في البلدان العربية، وذلك بعد إلقاء نظرة سريعة على الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمديونية العربية. متبعين في ذلك المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي في متابعة وتوصيف وتحليل هذه المشكلة. وسوف يتم تقسيم هذه الورقة إلى أربعة عناوين وخاتمة.

أولاً: بداية الاستدانة وتطورها:

بدأت الدول العربية الطلب على القروض الخارجية منذ السنوات الأولى للاستقلال، يدفعها في ذلك الرغبة في استحداث برامج تنموية طموحة، والحماس السياسي والمعنوي، الذي تولد لدى الفئات الحاكمة بعد الاستقلال، وكذلك متأثرة بنظريات التنمية الاقتصادية التي سادت آنذاك، والتي تؤكد أنَّ استحداث ونجاح التنمية الاقتصادية يتطلب انتقال متواصل للاستثمار الأجنبي، الذي يتم في صورة منه على شكل قروض خارجية، لأنَّ القروض الخارجية . حسب تلك النظريات . تساهم في إنجاح عملية التنمية، من خلال توفير السيولة النقدية اللازمة من العملات العالمية المطلوبة للإنفاق على برامج وخطط التنمية، ولتعويض النقص الحاد في المدخرات المحلية، واقتداء بخطط إعادة البناء والإعمار التي شهدتها أوربا بعد الحرب العالمية الثانية.

وكان قد شجع الحكومات العربية، شانها شأن غيرها من حكومات الدول النامية، على الاقتراض . في بادئ الأمر . طول فترات السماح التي كانت تُمنح للعقود المبرمة من أجل الحصول

على قروض، وانخفاض أسعار الفائدة عليها، وبخاصة على القروض التي كانت تُمنح من مصادر حكومية، حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي، كذلك شكَّل النقص الحاد في السيولة النقدية لدى الدول العربية عشية الاستقلال، دافعاً قوياً لها لزيادة الطلب على التمويل الخارجي.

لكن الفشل الذريع في توظيف تلك الديون لصالح تنمية حقيقية، كان دليلاً على أنَّ هذه الدول لم تستعد تخطيطاً وإدارة، أو حتى تهيئة للجبهة الداخلية، لاستقبال الديون الخارجية والاستفادة منها، بشكل يجعلها قادرة على استحداث تنمية حقيقية قادرة على سداد خدمات تلك الديون بشكل مريح، وإنتاج مشروعات تنموية حقيقية، ودليلا على وجود مشكلات داخلية حقيقية تعاني منها هذه الدول.

في البداية يمكننا ملاحظة أنَّ جميع الدول العربية كانت قد لجأت إلى الاستدانة في فترات مختلفة، وفي ظروف خاصة، مرت بها كلٌ منها. لكن من المهم الإشارة إلى أنها ليست جميعاً تعاني من مشكلة ديون حقيقية. فقد بلغ عدد الدول العربية المستدينة، ذات الديون المرتفعة، حتى حقبة سبعينيات القرن الماضي، اثنتي عشرة دولة، أي حوالي أكثر من نصف مجموع الدول العربية، كان مجموع الديون المتراكمة لديها خلال سنة 1975م، حوالي 5.874.34 مليار دولار أمريكي، تضاعفت تلك الديون بأقل قليلا من أربع مرات خلال خمس سنوات، لتصل إلى حوالي 21.917.94 مليار دولار أمريكي، سنة 1979م (الأمانة العامة للجامعة العربية،1981، 285).

شكلت الديون العربية، آنذاك، نسبة عالية من إجمالي الديون العالمية، حيث بلغت نسبة هذه الديون إلى الديون الخارجية للدول النامية المستدينة حوالي 10.9%(زكي،1989، 118) في ذات السنة، مما أشَّر إلى أنَّ الدول العربية المستدينة كانت تعاني معاناة حقيقية فيما يتعلق بتمويل برامج التنمية فيها، وأثار مشكلة عويصة تتعلق بنجاح تلك البرامج، بل وأحدث جدلاً بين النخب حول استمرارها من الأساس.

ومع مرور الزمن، ورغم ارتفاع حجم الديون الخارجية للدول العربية المستدينة، استمرت هذه الدول في تكديس أرقام كبيرة من الديون لديها، وعجزت الحكومات المعنية عن وضع حلول جذرية لمشكلة تفاقم الديون، مثل تحسين أساليب إدارة الديون، أو تقليص الاستدانة، أو توظيف الديون في مشاريع وبرامج تنموية مضمونة الربحية، أو توجيهها نحو برامج التنمية المستدامة، التي تركز على الاستثمار البشري. وفي الوقت نفسه، لم تستطع إقامة مشروعات تنموية حقيقية، بسبب العديد من التحديات التي واجهتها، والتي كان من أهمها تحدي البناء الديمقراطي، الذي يتطلب القبول بالمشاركة السياسية لكافة فئات المجتمع. حيث آثرت الحكومات العربية الاستئثار بالسلطة، وحرمت بقية الفئات الشعبية من المشاركة فيها، أو على الأقل المشاركة في صناعة القرارات

السياسية الحاسمة، وفي مقدمتها الفئات المتعلمة والمثقفون والنخب السياسية، فأنتجت نظماً سياسية دكتاتورية، اعتمدت على الولاء الاجتماعي والسياسي، ولم تهتم بشريحة المهنيين والفنيين (التكنوقراط) الذين عادة ما يكون ولاءهم للمهن والوظائف التي يشغلونها، ولا يهتمون كثيراً بالولاءات السياسية.

واختارت، في سبيل الاحتفاظ بالسلطة، إتباع سياسات القمع السياسي والفكري، التي أدت إلى امتلاء السجون والمعتقلات والمنافي، بالمعارضين السياسيين، وبالمثقفين، وغابت الحريات الأساسية، مثل حرية التعبير، وحرية المشاركة الحقيقية في قيادة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل تلك المجتمعات، وباتت تلك السياسات غير الرشيدة، معول هدم حقيقي، قوض خطط وبرامج التنمية المستهدفة، وأدخل المنطقة في جدال صامت، تحول فيما بعد إلى انفجار عظيم هز المنطقة كلها، واسقط بعض تلك الحكومات، بما فيها بعض الحكومات النفطية. لقد انتهى بثورات الربيع العربي التي أسقطت الحكومات الدكتاتورية في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، خلال سنوات 2011، 2012، 2013 م.

وكان ذلك نتاج مباشر لأحادية التفكير لدي السلطات الحاكمة، واعتقادها بأنها هي المسئولة دون غيرها عن قيادة المجتمع وسياسته، وأنَّها هي الأقدر والأجدر والأكثر إخلاصاً وحرصاً من غيرها من فئات المجتمع الأخرى، وأنَّ بقاءها في السلطة بات حقاً مكتسباً لا يمكن التنازل عنه. وهو ما خلق حالة من عدم الاستقرار والصراع المرير بين فئات المجتمع، وتحولت برامج التنمية إلى استحقاقات ينظر إليها غالبية الشعب على أنَّها استحقاقات تخص الحكومات وحدها، وكانت مشاركة العناصر المثقفة والمتعلمة فيها محدودة جداً، بسبب سياسة الحكَّام الرامية إلى تفضيل الموالين على الفنيين والمؤهلين من ذوي الكفاءة والقدرة على قيادة المشروعات التنموية، وبالتالي انخفض مستوى التعاون المطلوب لإنجاح برامج التنمية داخل المجتمعات العربية.

ثانياً: تراجع أداء الاقتصادات العربية:

كانت النتيجة المباشرة لتلك السياسات الحكومية، ضعف حاد في أداء الاقتصادات العربية، أدى إلى انكماشها، وانكشافها، وزيادة تبعيتها واعتمادها على الخارج، إلى جانب ضعف القطاعات الأخرى، مما جعل الدول العربية تدخل دوامة من الجدال والصراع الذي فاقم من مشكلاتها الاقتصادية والسياسية على حد سواء.

ويمكننا، في سبيل إثبات ذلك التراجع، أن نأخذ عينة من الاقتصادات العربية النفطية التي يُفترض فيها أنها من الاقتصادات القوية، بحكم الوفرة في السيولة النقدية، وهو أيضاً من

الاقتصادات خفيفة الديون الخارجية، لنقف على حجم التراجع الذي شهده بسبب غياب المشاركة الحقيقية لمختلف فئات المجتمع، في صنع وقيادة برامج التنمية. هذا النموذج سيكون الاقتصاد الليبي، الذي يبين لنا الجدول التالي التراجع الحاد في بعض متغيراته الاقتصادية الكلية.

جدول رقم (1)

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي %.

المؤشر / السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1999	2000
النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	15.7	4	0.6	8.2	1.2	0.4 -	3.5
معدل النمو السنوي في الادخار الإجمالي الحقيقي	27	58.3-	37	55.1	170.2	19.7	23.3
نسبة الادخار الإجمالي إلى الناتج الإجمالي	35.3	23.7	49	26.4	16.8	8.7	9
نسبة الادخار الخاص إلى الناتج الإجمالي	27.6	21.4	13.3	22.6	0.35-	0.83	10.1
نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج الإجمالي	17	27.9	23	21.6	13.9	9.6	12.6
نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج الإجمالي	27.6	21.4	13.4	22.6	0.35-	0.83	10.1
نسبة الناتج النفطي إلى الناتج الإجمالي	57.1	51.9	62.6	46.5	28.1	31.7	40.3

المصدر: د. محمد الهادي صالح الأسود. صفحات من دولة القذافي. الدار العربية للنشر والتوزيع القاهرة/مصر. ط (1). 2013.

الجدول السابق يوضح لنا حجم التراجع الكبير الذي شهدته مختلف مكونات الاقتصاد الليبي. فالنمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي كان قد تراجع من 15.7% سنة 1970 إلى 3.5% سنة 2000. ومعدل النمو السنوي في الإدخار الإجمالي الحقيقي تراجع من 27% سنة 1970 إلى 23.3% سنة 2000. أما نسبة الإدخار الإجمالي إلى الناتج الإجمالي فقد تراجعت هي الأخرى من 35.3% سنة 1970 إلى 9% سنة 2000. وهكذا نجد أن معظم، إن لم يكن جميع، المتغيرات كانت قد شهدت تراجعا كبيراً خلال الفترة من 1970 إلى 2000، وهي فترة تعد من أهم الفترات التي كانت تتطلب تنمية اقتصادية وبشرية جادة (الأسود، 2013، 113-134). وهكذا تحولت الاقتصادات العربية، في ظل الأنظمة التسلطية، إلى اقتصادات انكماشية، مما فاقم من الأزمات السياسية والاقتصادية التي واجهتها.

أما في الدول العربية غير النفطية، فقد تحولت الديون الخارجية إلى مشكلة عويصة بدأت تستفحل مع بداية ثمانينيات القرن الماضي، بسبب استئثار الطبقات الحاكمة بالسلطة، وما نتج عنه من خمول في الحراك الديمقراطي، انعكس سلباً على المشاركة السياسية الفعَّالة، وتغلغل فيها، وبسبب انفجار أزمة الديون العالمية سنة 1982م، والتي تسببت في ذعر شديد أصاب الدول الغنية والمؤسسات المالية المانحة . الحكومية منها والخاصة . خوفاً من أن تعجز الدول المستدينة عن سداد ديونها التي بلغت أرقاماً كبيرة. ونتج عن ذلك العجز توقف معظم حكومات الدول المانحة عن الاستمرار في منح قروض حكومية إضافية للدول النامية، وتركت المجال للمؤسسات المالية

الخاصة لتفتح أبوابها أمام المتقدمين لطلب قروض جديدة، سهلة الإجراءات، لكنها ذات شروط وقيود شديدة الصعوبة.

وكانت النتيجة المباشرة لانفجار أزمة الديون العالمية، أنَّ الديون الخارجية تحولت بسرعة إلى مشكلة عالمية تسببت في إحداث توتر شديد في العلاقات الدولية، وأوقعت الدول النامية في دوامة الديون التي لا تنتهي، متضخمة بسرعة كبيرة بسبب تراكم أقساطها، وارتفاع النسب المئوية لفوائدها، ومتسببة في امتصاص جزء مهم من إرادات تلك الدول على شكل سداد للأقساط المستحقة على ديونها، وبالتالي في إفشال مشاريعها التنموية، وبذلك تحولت الديون الخارجية من وسيلة بناء وتنمية إلى معول هدم وتقويض.

تضخمت الديون العربية بشكل كبير بسبب تلك الأزمة، وبسبب التحديات الداخلية والخارجية، واضطرت تلك الحكومات لإعادة النظر في خططها ومشاريعها، ودخلت البلدان العربية مرحلة جديدة من الجدل الفكري حول صحة وجدوى الأطروحات التي قدمتها النخب الحاكمة، وبدأ الصراع السياسي يأخذ طابعاً أكثر جدية، أجبر تلك الحكومات على فرض المزيد من القيود على حرية الرأي والمشاركة السياسية، ضناً منها أنَّ ذلك سيوفر المناخ الملائم للسيطرة على مقاليد الأمور وعلى إدارة مشاريع التنمية، ولكن تلك القيود زادت من حدة الخلافات، وتسببت في تباطؤ أكبر للنمو الاقتصادي، مؤدياً إلى انتشار الفقر والفساد المالي والسياسي، مما بدأ يهدد بزعزعة الأمن والسلم الاجتماعي، ويهدد الأنظمة الحاكمة نفسها.

وكنتيجة للصراع الداخلي بين الحكومات العربية ومعارضيها من مختلف الشرائح والطبقات، حاولت الحكومات العربية إخفاء كثير من المعلومات المتعلقة بعمليات الاقتراض الخارجي لأسباب أمنية أحياناً* حتى لا يستخدمها الخصوم في كشف سياسات الحكومات، وفسادها، وفضح إجراءاتها لقمع المعارضة، وكذلك لعدم الرغبة في كشف نفقات الطبقات الحاكمة، وجماعات الحظوة من المقربين والبطانات المحيطة بالحكام (الأسود، 2006، 40-41) ، وهو ما جعل الحصول على بيانات ومعلومات دقيقة وحقيقية أمر صعب المنال، وجعل البحث في الديون العربية يعتمد كثيراً على ما يُنشر في المصادر الرسمية مثل، البيانات والتقارير التي تصدر عن المنظمات الدولية والإقليمية المختلفة، مثل:

- الجامعة العربية.
- صندوق النقد العربي.

* مثل الإنفاق على القوات المسلحة وأجهزة الأمن المختلفة، والإنفاق على أمن الحكام.

- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- منظمة الدول العربية المصدرة للنفط.
- المصرف الدولي.
- صندوق النقد الدولي.
- منظمة التجارة العالمية.

وعلى التخمين والتحليل في أحياناً أخرى. وبطبيعة الحال فإن هذه البيانات تخضع للتحفظ والمراقبة من قبل الحكومات، باعتبارها المصدر الذي تعتمد عليه معظم هذه المؤسسات في الحصول على البيانات والمعلومات، وبالتالي بات يشوبها بعض التناقض والاضطراب والشك، أحياناً كثيرة.

لكن الحقيقة التي لا تستطيع الحكومات العربية إخفاءها طويلا هي، أن الديون الخارجية وخدماتها قد بدأت فعلاً في الضغط على الاقتصادات العربية منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، وباتت تقض مضجع المخططين وصناع القرار فيها.

وحتى بداية ثمانينيات القرن الماضي، لم تكن جميع الدول العربية مدينة، بل كانت بعضها دائنة، وهي معظم الدول المصدرة للنفط، لكن بعض دول هذه المجموعة وقعت هي الأخرى تحت طائلة المديونية منذ بداية حقبة الثمانينيات، بسبب اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، منها مثلاً، العراق والسعودية ودول الخليج التي دعمت العراق مالياً في تلك الحرب. وزاد حجم الديون الخارجية للدول العربية متأثراً بزيادة أسعار الفائدة، وتناقص عدد المانحين الحكوميين، أو ما عُرف بالقروض المُيسرة، وبخاصة بعد انفجار أزمة الديون العالمية، التي وقعت بعد إعلان المكسيك عن عجزها عن سداد أقساط ديونها في خريف عام 1982م.

ومما يجدر ذكره في هذه المناسبة هو أنَّ الديون العربية حافظت على نسبة ارتفاع سنوية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، بلغت حوالي 23% (الأسود، 2006، 135). ويعود السبب في هذه الزيادة الكبيرة إلى الانخفاض في الأسعار الذي واجهته صادراتها من المواد الخام والسلع الأولية في الأسواق العالمية، وترتب عليه صعوبات كبيرة في خدمة ديونها، واضطرت إلى تقليص وارداتها، وزيادة الطلب على ديون جديدة لاستيراد السلع الضرورية مثل؛ المواد الغذائية والأدوية، ومواد التشغيل، التي ما تزال الدول العربية تعاني من عجز كبير فيها، بسبب الضعف الشديد في التعاون العربي البيني، الذي حال دون استغلال الإمكانيات العربية في الدول الفقيرة مثل، خصوبة الأراضي وتوفر المياه في السودان، ومصر، وعلى ضفاف الأنهار في العراق

وسوريا، ووجود وفرة نقدية كبيرة لدى الدول النفطية، مثل السعودية، ودول الخليج العربي، وليبيا والجزائر، وذلك من خلال المزاوجة بين الوفرة في الموارد الطبيعية، والوفرة في السيولة النقدية، في تعاون اقتصادي يرفع من مستوى معيشة الشعوب العربية في هذه الدول. لكن الخلافات العربية . العربية حالت وستحول دون تحقيق التعاون الاقتصادي البيني، وهو حلم الشعوب جميعاً.

كما ترتب على انخفاض صادراتها، ارتفاع نسبة خدمة الديون الخارجية إلى الصادرات. وهذا يعني أنَّ خدمة الديون بدأت تمتص الجزء الأعظم من عائدات الصادرات، وبالتالي إحباط برامج التنمية، وانتشار البطالة والفقر. ويشير ارتفاع مؤشر خدمة الديون إلى الصادرات، الذي قفز من 9% عام 1975م إلى 20% عام 1979م، إلى حجم وضخامة المشكلة التي بدأت تواجهها الدول العربية.

وهكذا بداء عقد الثمانينيات بأزمة حقيقية أثرت في البلدان العربية مثلما أثرت في معظم الدول النامية. ومما زاد من حدة تأثير هذه الديون على الدول العربية، الانخفاض الحاد في أسعار المواد الأولية، وعلى رأسها النفط، الذي حقق انخفاضا حادا مع بداية عقد الثمانينات. وزاد في تفاقم الوضع الاقتصادي سياسات التصحيح والترشيد والتقشف التي اتبعتها الدول الصناعية لمواجهة الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، التي شهدها عقد السبعينيات من القرن الماضي، وكذلك الزيادة المفاجئة التي طرأت على أسعار الفائدة التي فرضتها الدول والمؤسسات المُقرضة لزيادة أرباحها. كما لعبت سياسات الحماية التي اتبعتها الدول الصناعية لحماية منتجاتها من السلع الزراعية والنسيجية ضد صادرات الدول النامية، دوراً آخر في تفاقم مشكلة الديون العربية والعالمية.

النتيجة المباشرة لكل تلك الأحداث هي، زيادة عدد الدول العربية المستدينة، وزيادة حجم ديونها الخارجية. وهي نتيجة مأساوية للاقتصادات العربية، ومؤشراً على أن ذلك سيكون مقدمة لمشاكل أخرى قد تقع في المنطقة. مثل انتشار الفقر، والحروب والنزاعات حول الحدود وحول المناطق ذات الوفرة في الموارد الطبيعية، مثل المياه والمعادن، والأراضي الخصبة.

ثالثاً: سقوط نظام الاستقطاب الثنائي وأثره على الديون:

منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي بدءا العالم يشهد مخاضاً كبيراً وعسيراً في علاقاته الدولية. فالاتحاد السوفييتي، الذي كان يقود القطب الآخر في الثنائية الدولية (حلف وارسو) المنافس لحلف شمال الأطلسي، بدءا يترنح ويفقد توازنه كقوة دولية لها تأثيرها في مجريات السياسة العالمية، ولم يكد عقد التسعينات يطل على العالم، حتى بدأت الإمبراطورية السوفييتية تتفسخ متحولة إلى مجموعة من الدول الجديدة، التي تطالب باستقلالها عن الاتحاد السوفييتي.

مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، وتحديدا في العام 1991م، أعلن عن انهيار الاتحاد السوفييتي رسمياً، وتفسخت الكتلة الاشتراكية، وحُلَّ حلف وارسو، وسقط نتيجة لذلك، نظام الثنائية القطبية في العلاقات الدولية، واختفى النظام الاقتصادي الاشتراكي رسميا من على مسرح الصراع، وتحولت دول المنظومة الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، وتم تطبيع العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول المعسكرين المتنافسين خلال حقبة الحرب الباردة، وانتهت رسمياً تلك الحرب.

أدت كل تلك التطورات إلى انتهاء الحرب الباردة، وزوال التوتر بين ما كان يُعرف بالشرق والغرب، وبدأ التعاون هو سيد الموقف بين أعداء الأمس، لدرجة أنَّ دول أوربا الشرقية انضمت إلى الاتحاد الأوربي، وتحصلت على عضوية كاملة فيه، واستفادت من المساعدات الاقتصادية والسياسية التي كان الاتحاد الأوربي يمنحها للدول المنظمة إليه، بل وتمتعت بمعاملات اقتصادية تفضيلية قبل انضمامها، كحوافز ومغريات تشجيعية لتسريع تحول هذه المجموعة من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.

لكن الملفت للنظر، أنَّ التقارب بين الشرق والغرب، الذي أفرزه انتهاء ذلك التوتر في العلاقات الدولية، لم يقد إلى تقارب مماثل بين الحكومات العربية، كما قد يخطر على بال أي مراقب محايد، وهو التقارب الذي كان من الممكن أن يؤثر إيجابياً على العلاقات السياسية والاقتصادية العربية، ويحل كثيراً من مشكلاتها المزمنة. بل، على العكس من ذلك، زادت حدة الخلافات، حتى بلغت حد قيام العراق بغزو الكويت، ومشاركة بعض الدول العربية، الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي، في الحرب على العراق لإخراجها من الكويت، وزادت الهوة بين وجهات النظر الرسمية العربية بشكل غير مسبوق، ودخلت معظمها في مهاترات سياسية أدت إلى المزيد من التصدع في علاقاتها البينية. وبدأ الأمر وكأن الحكومات العربية وجدت في انهيار الاتحاد السوفييتي الفرصة السانحة لتصفية حساباتها القديمة، أو لإثبات صحة الأطروحات والتوجهات السياسية للدول الحليفة للمعسكر الغربي، ولم تنظر هذه الحكومات إلى قضايا التخلف والفقر وفشل التنمية نظرة موضوعية، تأخذ مصير ومستقبل الأمة بعين الاعتبار.

لقد أدت حرب الخليج الثانية إلى إدخال بعض الدول العربية في دائرة الديون الخارجية، مثل الكويت التي صارت لأول مرة مدينة، والسعودية التي وجدت نفسها تعاني من التزامات مالية كبيرة تجاه الدول التي ساهمت في تحرير الكويت، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوربا. وتجد السعودية مثلاً، نفسها تبذل جهوداً مضنية من أجل معالجة ديونها الخارجية المترتبة على حرب الخليج الثانية. فقد ورد في تقرير أوردته العربية (نت) اعتراف الحكومة السعودية بديونها

الخارجية، من خلال إقرارها بأن تلك الديون بدأت تتراجع. ورد في التقرير ما يلي:. "أدى تآكل الدين العام للمملكة العربية السعودية، وتقلصه إلى 98.85 مليار ريال بنهاية عام 2012، إلى احتلال السعودية المرتبة الثالثة كأقل دولة مدينة بين دول العالم*".

لكن حرب تحرير الكويت، أو حرب الخليج الثانية، كانت أيضاً، سبباً في إعفاء بعض الدول العربية الأخرى من مبالغ كبيرة من ديونها. فقد تم إعفاء مصر من أكثر من 17 مليار دولار (أبوالعطاء، 1993، 73- 342- 341) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي. كما تم إعفاء كل من الأردن والمغرب من أجزاء مهمة من ديونهما المستحقة للمجموعة نفسها من الدول.

بلغت الديون العربية المتراكمة خلال النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن الماضي حوالي 158 مليار دولار أمريكي، لكنها شهدت تراجعاً مهماً خلال النصف الثاني من العقد نفسه. فقد تراجعت تلك الديون إلى حوالي 135 مليار دولار أمريكي سنة 1999م، وواصلت انخفاضها لتصل إلى حوالي 128 مليار دولار أمريكي مع مطلع القرن الجديد، مستفيدة من الإعفاءات التي مُنِحتْ للدول المشاركة في حرب الخليج الثانية. لكنها سرعان ما عاودت الارتفاع من جديد بعد أحداث 11 سبتمبر.

وكان السبب الآخر في تراجع الديون العربية بهذا الشكل، هو قيام بعض الدول العربية بسداد أجزاء مهمة من أقساط ديونها. منها الجزائر، واليمن، والمغرب، وإلى تحسن أسعار السلع الأولية والمواد الخام في الأسواق العالمية، التي مكنت هذه الدول من الحصول على إيرادات مرتفعة نسبياً، وإلى الاعتدال في الواردات الناتج عن سياسات ترشيد الاستهلاك الجزئية، التي اتبعتها بعض الدول العربية. كما إنَّ بعض الدول العربية زادت من اندماجها في الاقتصاد العالمي، عن طريق اعتماد إصلاحات هيكلية ومؤسسية وتشريعية جديدة لزيادة قدرتها التنافسية، وتخفيف القيود والإجراءات الحمائية، وتحسين مناخ الاستثمار لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية (الأمانة العامة للجامعة العربية، 2002، 138).

كما إنَّ استقرار العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وزوال حالة التوتر المزمن الذي كان سائداً بين المعسكرين المتنافسين، لعب دوراً بارزا في تحسن أداء الاقتصاد العالمي، حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي في العالم إلى 4.8% سنة 2000م (الأمانة العامة للجامعة العربية،

* العربية نت. السعودية ثالث أقل دولة مدينة على مستوى العالم. Alarabiya.net.

2002، 138)، وتحسنت أسعار النفط والمواد الأولية في الأسواق العالمية، مما ترتب عليه زيادة إجمالي الناتج المحلي للدول العربية. وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فيها.

رابعاً: تفاقم الديون خلال القرن الجديد:

مع الأشهر الأخيرة من عام 2001م، شهد العالم أحداث 11 سبتمبر 2001م الشهيرة التي ضربت برجي التجارة العالمية في نيويورك، وتسببت في قتل أعداداً كبيرة من العاملين والمرتادين للبرجين، كما تسببت في أحداث دمار هائل حول المنطقة التي يقع فيها البرجان، وأثرت سلباً على الأداء الاقتصادي العالمي، خلال الربع الأخير من العام والفترة التي تلته، وبخاصة في الدول الصناعية. وتمثل ذلك التراجع في تراجع الأسعار العالمية للنفط والسلع الأولية عموماً، وفي تراجع التجارة الخارجية للسلع والخدمات، واضطراب في الأسواق المالية الدولية، بسبب تراجع الطلب في الدول الصناعية، وتناقصت الاستثمارات الخارجية في الدول النامية عموماً. لقد أحدث هذا الحدث المريع صدمة حقيقية على كل المستويات في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية عموماً، وحتى على مستوى العالم.

أما الديون الخارجية العربية فقد تأثرت سلباً بأحداث 11 سبتمبر، وبما أحدثته من إختلالات في أداء الاقتصاد العالمي، فارتفعت بشكل ملحوظ لتصل إلى حوالي 140 مليار دولار أمريكي سنة 2002م، وحوالي 147 مليار دولار أمريكي سنة 2003م، مسجلة ارتفاعاً سنوياً، بلغ حوالي 4.7% (الأمانة العامة للجامعة العربية،2004، 160-161-162-163) من إجمالي الدين العام الخارجي، ومحافظة على وتيرة الارتفاع الذي بدأته منذ نهاية العام 2001. وعلى الرغم من أنَّ مجموعة الدول العربية المُستدينة قد تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ بلغ حوالي 5.3% خلال عام 2003م،(الأمانة العامة للجامعة العربية،2003، 160-161-162) (أي زيادة في حجم إراداتها السنوية)، بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، ومن بينها النفط، إلا أنَّ إجمالي الديون الخارجية العربية ارتفع ليصل إلى أكثر من 154 مليار دولار أمريكي سنة 2004م،(الأمانة العامة للجامعة العربية،2006، 163-164-165) محققة زيادة مئوية سنوية بلغت حوالي 3.4% عن العام السابق.

خلال العام 2005م، شهدت الديون الخارجية العربية انخفاضاً ملحوظاً، حيث تراجعت من حوالي 154.3 مليار دولار أمريكي عام 2004م، إلى حوالي 149.2 مليار دولار أمريكي عام 2005م (الأمانة العامة للجامعة العربية،2006، 162-163-164-165). ويعود السبب في ذلك الانخفاض إلى ما حققته الدول العربية من فائض في موازينها التجارية الناتج عن ارتفاع في أسعار

الصادرات العربية، من المواد الأولية، التي حققت ارتفاعاً بلغ حوالي 37.7% خلال عام 2004م (الأمانة العامة للجامعة العربية،2006،154)، وساعد بعض الدول المستدينة، وبخاصة النفطية منها، على خدمة ديونها.

استمر الانخفاض الجزئي الذي حققته الديون الخارجية العربية خلال العام 2006م، ليصل إلى حوالي 137 مليار دولار أمريكي، بعد أن وصل إلى حوالي 149 مليار دولار أمريكي في العام السابق. وكان السبب الرئيس في هذا الانخفاض هو قيام بعض الدول العربية مرتفعة الديون الخارجية بسداد أجزاء مهمة من ديونها الخارجية، مستفيدة من ارتفاع أسعار السلع الأولية الذي حدث خلال العام المنصرم، مثل الجزائر، وارتفاع قيمة الديون الخارجية المقيمة بالدولار الأمريكي بسبب انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى (الأمانة العامة للجامعة العربية،2007،176-177).

في العام 2007م، بدأت الديون الخارجية العربية تشهد ارتفاعاً ملحوظاً، متأثرة بارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية، التي أجبرت الدول المدينة على إنفاق أكبر مقابل الحصول على تلك السلع، وانخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات العالمية الأخرى. فقد ارتفعت تلك الديون إلى حوالي 153 مليار دولار أمريكي عام 2007م، بعد أن كانت حوالي 146 مليار دولار أمريكي خلال العام المنصرم.

خلال العام 2008 م، واصلت الديون الخارجية العربية الارتفاع بشكل ملفت للنظر. فقد بلغت حوالي 156.5 مليار دولار أمريكي، وكان السبب في مواصلة الارتفاع هو تغير أسعار صرف العملات العالمية مقابل الدولار الأمريكي، والزيادة المستمرة في أسعار النفط والسلع الغذائية التي اضطرت الدول العربية غير النفطية إلى استيرادها بسبب العجز الكبير الذي تعانيه هذه الدول منها (الأمانة العامة للجامعة العربية،2009، 151-152).

كما ارتفع الدين العام الخارجي بنسبة 3.3% خلال عام 2009 م، حيث بلغ حوالي 162.3 مليار دولار أمريكي. وكان هذا الارتفاع ناتج عن تأثر الدول العربية بالأزمة المالية العالمية، التي تسببت في تراجع الوضع المالي في كثير من الدول العربية. وانعكس ذلك سلباً على مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، الذي ارتفع بنسبة 1.1%. أما مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات فقد انخفض بنسبة بسيطة بلغت حوالي 0.3%، وكان السبب في هذا الانخفاض هو تراجع خدمة الدين العام الخارجي للأردن(الأمانة العامة للجامعة العربية،2010، 184).

أمَّا خلال العام 2010 م، فقد واصلت الديون الخارجية العربية ارتفاعها بنسبة سنوية بلغت حوالي 6.0%، محققة رقماً قياسياً لأول مرة في تاريخها. فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي لمجموعة الدول العربية المستدينة، إلى حوالي 172.9 مليار دولار أمريكي (الأمانة العامة للجامعة العربية،2011، 165). وقد كان السبب الرئيسي الكامن وراء هذه الزيادة الكبيرة، تزايد حاجة الدول العربية للاقتراض الخارجي، لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية (الأزمة العقارية) التي بدأت تضرب العالم الصناعي منذ سبتمبر من العام 2008 م، وامتدت أثارها إلى جميع دول العالم تقريباً. وارتفعت خدمات الديون الخارجية العربية بنسبة بلغت حوالي 0.6%، لتحقق زيادة بلغت حوالي 14.6 مليار دولار أمريكي. وتراجعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة حوالي 0.7%. وتراجعت كذلك نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات بنسبة إجمالية بلغت حوالي 0.9%، وكان ذلك التراجع بسبب ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية(الأمانة العامة للجامعة العربية،2012،185).

واصل الدين العام الخارجي ارتفاعه خلال العام 2011 م، ليصل إلى حوالي 176.2 مليار دولار أمريكي، بنسبة زيادة بلغت حوالي 1.8%. وارتفعت خدمة الدين العام الخارجي لمجمل الدول العربية المستدينة لتصل إلى حوالي 8.6% محققة مبلغاً إجماليا قدره حوالي 16 مليار دولار أمريكي. وتراجعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة حوالي 1.5%. وتراجعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات بنسبة حوالي 0.3%.

الخاتمة:

يتبين من خلال متابعة تطور الديون الخارجية للدول العربية المستدينة، منذ سبعينيات القرن الماضي إلى العام 2011 م، أنها واصلت الارتفاع بشكل مستمر، وأنَّ هذا الارتفاع أثر على مشاريع التنمية، ومحاولات التقدم التي حاولت الحكومات العربية استهدافها. ونعتقد أنَّ الديون الخارجية العربية ستواصل ارتفاعها خلال الأعوام القادمة، طالما استمرت الظروف التي أدَّت إلى ارتفاعها سابقاً، والمتمثلة في غياب التخطيط والتعاون العربي البيني، وسؤ إدارة الديون القائمة، في ظل استمرار الطلب على ديون جديدة.

هذا الوضع سيؤدي حتماً، إلى المزيد من التخلف، والتراجع الاقتصادي، وإلى انتشار الفقر، وبالتالي إلى مزيد من الإحباط والتوتر الاجتماعي، وارتفاع مؤشرات البطالة، وإلى ظهور المزيد من الخلافات العربية . العربية، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من الإنهاك السياسي والاقتصادي للحكومات

وللشعوب العربية، مما سيشغلها أكثر عن التنمية والبناء، وسينشر الفوضى وانعدام الاستقرار السياسي في المنطقة.

وفي اعتقادنا أيضاً، إنَّ عجز الحكومات العربية عن إحداث تعاون بيني عربي يزاوج بين الوفرة في السيولة النقدية لدى الدول المنتجة للنفط، والدول ذات الموارد الاقتصادية الطبيعية، وعن إقامة تنسيق وتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مستفيدة من حالة التجانس الاجتماعي والثقافي والديني الموجودة في الوطن العربي، يدل على قصور في التفكير وفي التخطيط الاستراتيجي المستقبلي. ونعتقد جازمين أنه من دون وجود الحد الأدنى من التعاون العربي . العربي في مختلف المجالات، لن تستطيع أية دولة عربية منفردة، تحقيق أي شكل من أشكال التنمية، أو التقدم.

وعليه، فإننا ندعو الحكومات العربية إلى المبادرة الفورية إلى التعاون في معالجة مشكلة الديون الخارجية، وفي وضع حلول جدية للمشكلات السياسية والاقتصادية، من خلال تعاون جاد ومثمر، يؤدي إلى القضاء عليها بشكل تدريجي. والمباشرة في إحداث مشاريع تنموية مشتركة تعتمد على التكامل اقتصادي، من خلال حصر وتحديد الموارد المتاحة وتسخيرها في التنمية بشكل جماعي ووفقاً لأحدث القواعد العلمية للاستثمار.

كما ندعو الحكومات العربية إلى المبادرة إلى إتاحة فرص جدية وجادة للشباب ودعمهم للمشاركة في الحياة السياسية، وفي النشاطات الاقتصادية والعلمية والثقافية، من خلال تحسين برامج التعليم، وتوفير مواطن عمل، ورفع القيود عن حركة انتقال رؤوس الأموال والعمالة العربية، فيما بين الدول العربية، وتشجيع الملتقيات والجمعيات والمنتديات العلمية والفكرية والدينية والاجتماعية، عبر البلاد العربية والإسلامية التي تتيح الفرص للشباب العربي، والشباب المسلم، للتعارف والتعاون، من أجل التقريب بينهم ودفعهم إلى التعاون والمشاركة الفعلية في عمليات البناء والتحديث.

قائمة المراجع:

1- رمزي زكي. (1989)الاقتصاد العربي تحت الحصار.- بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

2- رياض صالح أبو العطاء(1993). ديون العالم الثالث في ضوء أحكام القانون الدولي.- القاهرة : دار النهضة العربية.

3- محمد الهادي صالح الأسود(2013). صفحات من دولة القذافي.- القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع.

4- محمد الهادي صالح الأسود.(2006) مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها.- سرت : منشورات مجلس الثقافة العام.

5- العربية نت. السعودية ثالث أقل دولة مدينة على مستوى العالم، Alarabiya.net.

6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. الأمانة العامة للجامعة العربية وآخرون، سبتمبر 2002م.

7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة للجامعة العربية وآخرون، سبتمبر 1981م.

8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة للجامعة العربية وآخرون، سبتمبر 2007م.

9- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة للجامعة العربية وآخرون، سبتمبر 2009م.

10-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة للجامعة العربية وآخرون، سبتمبر 2011م.

11-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة للجامعة العربية وآخرون، سبتمبر 2012.

12-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة للجامعة العربية وآخرون، سبتمبر 2003م.

13-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة للجامعة العربية وآخرون، سبتمبر 2004م.